

ترشيح الإنفاق .. بداية الإصلاح الاقتصادي

قضية الأسبوع



الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء أكد تخفيض الاستهلاك 40% في المدن الجديدة باتباع إجراءات رفع كفاءة الطاقة

العتيبي لـ «الأنباء»: لن نلجأ لوقف إنتاج الكهرباء» أو تعطيل محطاتنا بحجة توفير الدعم وتخفيض الإنفاق



«الأبحاث» يلتزم بترشيح الإنفاق بما لا يؤثر على مسيرة البحث العلمي

دارين العلي

عبر الطاقات المتجددة بحلول 2030. وأكدت أن المعهد وضمن استراتيجيته المقبلة سيعمل على تدعيم علاقته بالقطاع الخاص بالإضافة إلى تفعيل سياساته التسويقية التي ستحقق عائدًا يمكن استغلاله في تنشيط البحث العلمي وتطوره. وشددت المصادر على أن الاستراتيجية التي يجب اتباعها حالياً ليس فقط في الترشيد بالمصرفيات والميزانيات وإنما إجراء الدراسات الاقتصادية المتكاملة التي تتعلق بتكاليف الخدمات التي تقدمها الدولة مقارنة مع ما يساهم به المواطن جراء استهلاكه لهذه الخدمات مثلاً في إنتاج الكهرباء والماء بهدف إيجاد بدائل واضحة من شأنها أن تخفف فعلاً في الإنفاق العام للدولة، مشيرة إلى أن إدارة الاقتصاد التقني في المعهد مؤهلة ولديها من الكفاءات القدرة على إنجاز هذه الدراسات ووضع البدائل التي تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة.

أكد مصدر مسؤول في معهد الكويت للأبحاث العلمية أن المعهد لن يتوانى عن القيام بواجباته في ترشيح الإنفاق تماشياً مع السياسة العامة للدولة، ولكن ضمن حدود الأنشطة التي يمكنه فيها ذلك والتي لا تؤثر على تنفيذ المشاريع التي يقوم بها أو يؤخر مسيرة البحث العلمي في البلاد. وقالت المصادر في حديث لـ «الأنباء» إن المعهد يعد حالياً دراسة في الجوانب التي يمكنه من خلالها أن يقوم بالتقشف مستفيداً من تطول هذه السياسة المشاريع الاستراتيجية التي يقوم المعهد بتنفيذها خصوصاً المتعلقة بالطاقات البديلة والتي رصدت ميزانياتها مسبقاً والتي ينفذ البعض منها حالياً عن طريق القطاع الخاص، مشدداً على أن المعهد سيسير وفقاً في هذا الجانب لتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بإنتاج 15% من الطاقة الكهربائية

أن يستهلك المنزل مثلاً 100 كيلواط يصبح استهلاكه مع هذه الإجراءات 60 كيلواط معلناً عن هدف استراتيجي وضعته الوزارة لخفض نسبة استهلاك الطاقة الكهربائية في المدن والمشاريع الجديدة بنسبة 40% عن الاستهلاك الحالي.

ويؤكد على أن استراتيجية الوزارة تتضمن هذا الهدف والذي سيتم تحقيقه في المدن والمشاريع الجديدة عبر تطبيق عدد من الإجراءات الخاصة بمواصفات البناء وأجهزة التكييف وعدد من الإجراءات الخاصة برفع كفاءة الطاقة ووقف الهدر الذي يساهم بحد ذاته في ترشيح الإنفاق. وحول إمكانية أن تؤدي سياسة ترشيح الإنفاق إلى تأخير بعض المشاريع الكهربائية خصوصاً ما تم تداوله في الفترة الأخيرة عن عدم رصد ميزانية لتعيين مستشار عالمي لإعادة مناقشة محطة النوصيب المزمع إنشاؤها من قبل الوزارة لفت إلى أن هذا الأمر ليس نهائياً مؤكداً ضرورة عدم تأخير هذه السياسة على مشاريع الوزارة الملزمة بتأدية الخدمة وإيصال التيار إلى كل المستهلكين.



د. دمان العتيبي

ميزانية الدولة في ظل سياسة ترشيح الإنفاق، مشدداً على أن الوزارة ملتزمة بإيصال خدماتها لكل المستهلكين وعدم التقصير في هذا الشأن مهما كانت الظروف مؤكداً أنها لن تتوانى عن تأدية الخدمة على أكمل وجه كما اعتادها المستهلك.

الف وحدة سكنية سنوياً يمكن أن تخفف إلى 7 آلاف وحدة، لأن الوزارة ستستمر بإنتاجها وبنائها مشاريع إنتاجية مصادم هناك حاجة لهذه الخدمة وهناك منشأة جديدة موجودة وتحتاج إلى طاقة، فهي لن تقصر في إيصال الخدمة إليها بحجة ترشيح الإنفاق. وينفي العتيبي نفيًا قاطعاً أن تلجأ الوزارة إلى التقنين أو وقف تشغيل وحدات في محطاتها بهدف تخفيض الإنتاج لتوفير مبالغ على

التقشف ممكن في المشاريع المستهلكة للطاقة فبدل 12 ألف يمكن التخفيض إلى 7 آلاف وحدة سكنية سنوياً اشتراطات في مواصفات البناء والتكيف لخفض الاستهلاك في المنازل من 100 كيلواط إلى 60 كيلواط

دارين العلي

وزارة الكهرباء والماء وكونها جهة خدمانية، فهي ملزمة وفق مسؤوليتها بتقديم الخدمة على أكمل وجه، وبالتالي فإن سياسة ترشيح الإنفاق لن تصر لديها من ناحية المشاريع الإنتاجية التي تحتاجها البلاد في ظل المشاريع الإسكانية والتنمية الجديدة، إذ إن الوزارة ستستمر بعملها من هذه الناحية بالوتيرة المعهودة في إيصال الخدمة إلى المستهلكين دون تقصير، فترشيح الإنفاق لديها لن يمس مشاريعها الاستراتيجية وإنما فقط يمكن أن يتم في بعض التكاليف الثانوية التي هي أصلاً لا تمثل الكثير في ميزانية الوزارة. ويؤكد الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب في وزارة الكهرباء والماء د. دمان العتيبي في تصريح لـ «الأنباء» أن الوزارة ستعمل على تأمين الخدمة مادام هناك مستهلك نهائي، ولن تتختم من ترشيح الإنفاق فيما يخص المشاريع المتعلقة بإنتاج الطاقة الكهربائية، لافتاً إلى أن ترشيح الإنفاق يجب أن يطول المشاريع الجديدة التي تستهلك الكهرباء فبدل أن يتم بناء 12

ناشدوا السلطة التنفيذية محاربة الفساد في جميع الجهات واستشارة المختصين والخبراء الاقتصاديين قبل اتخاذ قرارات تمس دخول الأفراد

مواطنون لـ «الأنباء»: قرارات معالجة الاختلالات الاقتصادية غير مدروسة

والنقائص الحكومية على المشاريع في الخارج، بينما لا ترى مشروعاً حقيقياً أنشئ في السنوات الأخيرة بالداخل، موضحاً أن دفع الحكومة نحو فرض الرسوم والضرائب على المواطنين يحتاج إلى رؤية واضحة، خصوصاً أن هناك دولا عديدة تفرض الرسوم والضرائب على شعوبها، ولكن بعد توفير كل الخدمات المناسبة لهم في الجوانب الصحية والتعليمية وغيرها. وأشار الدحام إلى أن المواطن زاد إحباطاً من التصريحات الحكومية التي تدعو إلى زيادة أسعار المحروقات والسلع، ووقف التموين، وتخفيض مخصصات العلاج بالخارج، حين لم تتخذ أي إجراءات حقيقية بوقف الهدر الكبير في الوزارات والهيئات. ودعا ناصر الودعاني إلى ضرورة عدم المساس بدخل المواطنين عند قيام الحكومة بأي خطوات اصلاحية للوضع الاقتصادي، مؤكداً أن الشراكة الحقيقية بين المواطنين والحكومة يجب أن تكون في الربح والخسارة، وطالب الودعاني بفتح المجال أمام المواطنين للاتجاه نحو الأعمال الحرة، وعدم الاعتماد الكلي على الراتب الحكومي، لأنه سيساعد الكثيرين على توفير حياة آمنة ورغيدة لهم مع شعورهم بالمسؤولية أكثر.



ناصر الودعاني

الودعاني:
الشراكة الحقيقية بين المواطنين والحكومة يجب أن تكون في الربح والخسارة
أشكناي: فوجئنا برفع قيمة بدل الإيجار للمعاملات الوافدات في هذا التوقيت



فيصل الدحام

القرارات الحكومية الأخيرة، وخصوصاً قضية تخفيض مصاريف العلاج بالخارج، مؤكداً أن العلاج الناجح لا يمكن في اتخاذ قرارات غير مدروسة، إنما يتوجب على الحكومة الرجوع إلى ذوي الاختصاص، خصوصاً أن هناك تقارير سنوية يقدمها البنك الدولي إلى الحكومة يعلق فيها على القضايا الضرورية، مع وضع الحلول المناسبة لها. وقال دشتي إن المواطن مستعد للوقوف مع الدولة في السراء والضراء، ولكن بالمساواة والإنصاف بين الجميع، لافتاً إلى أهمية الإسراع في تنوع مصادر الدخل وتحقيق ذلك على أرض الواقع بعد سنوات طويلة من الدراسات والنظريات. من جهته، دعا فيصل الدحام الحكومة إلى توفير البيئة المناسبة لإصلاح الوضع الاقتصادي في الكويت، لأن الجميع يشاهد حجم المصرفيات



فريد دشتي

بخطوات ارتجالية تعود بالضرر على شريحة كبيرة وواسعة من المواطنين. من جانبها، أكدت د. خديجة أشكناي أنه في الوقت الذي تنادي فيه الحكومة بترشيح الإنفاق ورفع الدعم وتقليل المصروفات، فوجئنا بموضوع رفع قيمة بدل الإيجار للمعاملات الوافدات، والذي خلق نوعاً من السخط الشعبي، ليس احتجاجاً على رفع القيمة الإيجارية الذي جاء بحكم قضائي، بل لأنه كشف عن ازدواجية في التعامل مع المواطنين وتحديداً المرأة الكويتية أولاً. قبل التفكير في إنصاف الآخرين مع تقديرنا لكل الوافدات العاملات، مشيرة إلى أن المواطن أصبح شريكاً في الخسارة ومنسيا في الرخاء. وفي السياق ذاته، عبر فريد دشتي عن عدم رضاه عن



خديجة أشكناي

الدراسات والخبراء الاقتصاديين في الدولة، من أجل المزيد من المشورة، لتصحيح الأمور بالشكل الذي لا يؤثر على المواطنين. بدوره، شدد المواطن علي القطان على ضرورة محاربة الحكومة لمظاهر الفساد قبل أي عملية إصلاح حقيقية للوضع الاقتصادي في البلاد، مبيناً أن المواطنين مستعدون للوقوف إلى جانب الوطن عند الشدائد والملمات، ولكن من غير المقبول والمعقول أن ينسوا في فترة الرخاء، ويتحملوا النتائج السلبية للقرارات الحكومية عند انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على ميزانية الدولة. وتابع القطان، «قبل أن تبدأ الحكومة بصغار المواطنين عليها وقف الهدر الكبير في مؤسساتها المختلفة، فلا يمكن أن ننظر إلى القضية بمنظارين مختلفين، لافتاً أن هناك حلولاً كثيرة تستطيع الدولة من خلالها تحقيق توفير كبير في الميزانية، قبل البدء



خضر المطيري

في البداية، استغرب المواطن خضر المطيري من تصريحات المسؤولين في السلطة التنفيذية عن الإجراءات التي ستتخذ المؤشرات العالمية خلال السنوات الأخيرة كانت تؤكد على انخفاض أسعار النفط بعد صعودها لعدة سنوات، إلا أن الجهات المسؤولة لم تعر ذلك أي اهتمام، مبيناً أن عدداً من دول المنطقة اتخذت خطوات تدريجية لتقليل الاعتماد الكلي على النفط كمصدر رئيسي للدخل، وبدأت في تنوع المصادر حتى لا تتأثر مع الانخفاض الحاصل اليوم في الأسعار. وأشار المطيري إلى أن عدداً كبيراً من المواطنين يعملون في القطاع الحكومي، وليس لديهم أي نشاط تجاري أو دخل إضافي، مما سيؤثر عليهم أي قرارات ستتخذ بالنسبة لرفع الدعم عن السلع ومصادر الطاقة، داعياً الحكومة إلى التهل في اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى



علي الحطان

المطيري: كل المؤشرات العالمية خلال السنوات الأخيرة كانت تؤكد على انخفاض أسعار النفط القطان: المواطنون مستعدون للوقوف إلى جانب الوطن عند الشدائد والملمات

محمود الموسوي

في ظل الانخفاض الحاد لأسعار النفط العالمية، تأثرت دول المنطقة ومنها الكويت اقتصادياً، مما أثر فعلياً على الميزانية العامة للدولة، فأطلقت الحكومة دعواتها نحو ترشيح الإنفاق وخفض النفقات وتقليل الهدر المالي في مختلف الوزارات والهيئات والجهات، وبدأت في اتخاذ خطوات جديدة لرفع الدعم عن بعض السلع ومصادر الطاقة، وتقليل نفقات العلاج بالخارج، وفي مقابل ذلك التوجه. ارتفعت بعض الأسعار من قبيل أعضاء مجلس الأمة، والخبراء الاقتصاديين والمواطنين بمختلف شرائحهم وفتاتهم. محذرة الحكومة من اتخاذ قرارات غير مدروسة - حسب وصفهم - قد تعكس سلباً على الحالة المعيشية للأفراد وخصوصاً المواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسيط، وللقسوف على مدى حقيقة المواقف الشعبية من إجراءات ترشيح الإنفاق. استطلعت «الأنباء» آراء عدد من المواطنين لمعرفة وجهات نظرهم في كيفية معالجة الأوضاع الاقتصادية والخروج من تلك الأزمة، وفيما يلي التفاصيل: